الاقتصاد الخفي يأكل دخل البحرين

■ الوسط - عيسى مبارك

□ تحت ستار الليل المظلم، احاطت سيارات الامن متجر مجوهرات صغيراً في قلب سوق المنامة وخرج منها رجال التحريات بسرعة ليقتحموا المتجر.

وبعد لحظات ظهروا من باب المحل مصطحبين معهم رجلا ملتحيا وحاملين معهم حقيبة مملوءة بالاموال.

يقول المسئولون ان الجواهري هو واحد من كثير من اصحاب الاعمال المشتبه في تورطهم في ادارة اعمال غير مرخصة، وهو ما يصفه اقتصاديون انه يستنزف اقتصاد البحرين التي تُعد اقل دول الخليج الغنية بالنفط ثراء.

ويقول اقتصاديون ان الاعمال غير المشروعة تتسع لتشمل مختلف قطاعات الاقتصاد، بما فيها التموين والمواصلات والخمور المصنوعة في البيوت وحوالات الاموال والمغسلات ومصانع الاقمشة وحتى الصياغة.

وقالوا على رغم انه من الصعوبة بمكان تقدير حجم الاقتصاد الخفي، فإن انشطته تنافس تلك المرخصة التي تدفع الضرائب، وهي منتشرة بما يكفي لتجعل الحكومة تتخذ اجراءات صارمة حيالها. وقام عناصر من الشرطة في المنامة باقتحام عدد من البيوت بعد معلومات تفيد بمزاولة آسيويين لصناعة الخمور في هذه المنازل. وتم ضبط المواد التي يستخدمها هؤلاء لتصنيع منتجاتهم.

وأعطى المسئولون في العام الماضي الى 108 صاغة مهلة ثلاثة اشهر لتصحيح اوضاع متاجرهم او تحمل خطر مقاضاتهم واغلاق محلاتهم.

ويقول اقتصادي: «كثير من العمالة السائبة في البحرين تلجأ الى اعمال غير شرعية للحصول على اموال، خصوصا ان حقوقهم العمالية غير محمية».

ويضيف «هذا يؤثر على الاقتصاد بشكل كبير، ويؤدي الى هبوط في مستوى الطلب على الخدمات التي تقدم بشكل قانوني».

الاقتصاد الظل منتشر بين العمال الأجانب

كثير من العاملين في هذه الانشطة من الاجانب الذين يشتغلون في البداية كعمال تحت كفالة رجال اعمال محليين. ولكنهم سرعان ما يتركون كافليهم ليبدأوا اعمالهم الخاصة، التي هي في كثير من الاحيان من غير ترخيص.

ويساهم بعض رجال الاعمال البحرينيين في هذه المشكلة ببيع تأشيرات عمل يستصدرونها من وزارة العمل الى الآسيويين الذين يستغلونها بإحضار اقاربهم ليساعدوهم في اعمالهم.

ويقول محامون ان الاجانب وغالبيتهم من شبه الجزيرة الهندية يستأجرون التراخيص التجارية من اصحاب البرادات وخدمات التموين والمطاعم ولكنهم يستغلون هذه الرخص في مزاولة اعمال اوسع مما تسمح به الرخصة المعطاة لهم. وأبدى اصحاب كثير من المطاعم الصغيرة المنتشرة في المنامة الاستعداد لتموين حفلات كبيرة بالرغم من صغر حجم مطابخهم. وحين سئل احد اصحاب هذه المطاعم وهو هندي الجنسية عن المكان الذي سيحضر فيه الطعام لهذا الحفل الكبير، اجاب بابتسامة عريضة: «المكان ليس مشكلة بالنسبة لنا»!

وتستخدم الشقق السكنية في العادة كمكان اضافي لاخفاء او انهاء اي عمل زائد يحتاجه زبائن الدكاكين والمطاعم والمصانع اثناء ساعات العمل وبعدها. ويلاحظ كثير من الساكنين بجوار شقق يقطنها عمال اجانب انهم يستخدمون هذه الشقق للقيام بمختلف الاعمال. وتشير اوراق يحملها رجل هندي يبحث عن ممول لمشروع تموين الى ان «الشركة» بعد قيامها ستقلل كثيراً من مصاريفها اذا لجأت الى استخدام شقق الموظفين كمحلات لانتاج الطعام الذي يهدف «رجل الاعمال» الى ايصاله وبيعه الى الموظفين في مختلف دوائر الدولة والى طلاب المدارس!

صعوبة كشف المخالفين

يشكل الاجانب الذين اكثرهم عمال قليلو الدخل من الهند والفلبين حوالي ثلث عدد سكان البحرين البالغ حوالي 666 الف نسمة.

ولا توجد ارقام رسمية لعدد العمال المخالفين لنظم الاقامة في البلاد، ولكن يقدر صناعيون الرقم بحوالي 30 الف شخص.

وتشير الارقام الرسمية الى ان غير البحرينيين يشكلون ثلثي الايدي العاملة في البحرين. ويؤكد اقتصاديون الى ان انضمام البحرين الى منظمة التجارة العالمية يلزمها القيام باعطاء حريات اكبر للعامل الاجنبي، وهذا يسبب عقبة في وجه الجهود للتخلص من هذه الظاهرة. وقامت وزارة العمل حديثاً بالسماح الى العمال الاجانب بالانتقال من كفيل الى آخر من غير الحاجة الى مغادرة البلاد.

يقول مسئول في وزارة التجارة ان الاعمال غير المرخصة التي يمارسها العمال الاجانب في ازدياد مطرد على رغم محاولات الحكومة كبحها.

ويستطرد: «نحن نضع شروطا لاصدار الرخص التجارية، من ضمنها ان اصحاب الاعمال يجب ان يملكوا رأس مال كافياً لمزاولة العمل، وانهم لن يؤجروها على غيرهم». ونظرت المحكمة في يونيو/حزيران العام الماضي في قضية ضد 17 عاملاً آسيوياً متهمين باستخدام شبكات صيد مخالفة للقوانين وسرقة الاسماك من الصيادين البحرينيين.

وتقوم وزارة الداخلية مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بترتيب حملات تفتيش بين العمال الاجانب بهدف ضبط المخالفين منهم لنظم الاقامة والعمل وتسفيرهم.

من الجدير بالذكر أن وزارة العمل قد رفعت من قيمة المخالفات لنظم العمل من 200 دينار الى الف دينار.

اليوم تفتتح قمة جوهانسبرغ

تحديات كبرى في مواجهة «التنمية المستدامة»

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

□ قبل عقد من الزمان، وتحديدا في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو في العام 1992، تم الاتفاق على خطة العمل العالمية من أجل التنمية المستدامة المعنية بالبيئة والتنمية، وحيث أن افضل الرؤى والاستراتيجيات لا تصبح ذات قيمة في غياب التنفيذ، لذا، يعد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبرغ 2002) المناسبة التي خطط لها على نطاق واسع لإقرار خطوات فعلية تكفل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لذا سيستهدف المؤتمر ترجمة الخطط إلى أعمال، وسيتوقف أمام النتائج التي تم إنجازها منذ مؤتمر قمة الأرض، والعقبات التي تعرقل المزيد من التقدم، وسيوفر فرصة للاستفادة من المعارف المكتسبة خلال العقد الماضي، وسيستهدف إعطاء زخم في مجال الالتزام بتوفير الموارد واتخاذ إجراءات محددة من أجل تحقيق الاستدامة على نطاق عالمي.

سيعقد المؤتمر في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا، في الفترة من 26 أغسطس/آب إلى 4 سبتمبر/أيلول 2002 في مركز سانتون للمؤتمرات. كما سيعقد منتدى للمنظمات غير الحكومية في مركز غالاغر.

إن مفهوم «التنمية المستدامة» الذي اختير شعارا للقمة يشير إلى أنه مفهوم لم يعد ضيقا، حيث تعنى التنمية المستدامة بتحسين ظروف المعيشة دون زيادة استخدام الموارد بما يتجاوز القدرات المتاحة، الأمر الذي يمكن من حفظ الموارد الطبيعية والبيئة، وإيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديا، وسيقتضي تحقيق التنمية المستدامة قدرا أكبر من المسئولية عن النظم الإيكولوجية، وإيقاف التلوث، وحفظ الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة.

عرف تقرير برونتلاند (تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية) «التنمية المستدامة» بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (مستقبلنا المشترك، تقرير برونتلاند، 1987). بيد أن المؤتمر سيتوقف مطولا أمام تحديات التنمية المستدامة، والتي من بينها كيفية تحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية في عالم يشهد نموا سكانيا كبيرا، يصاحبه تزايد كبير في الطلب على الغذاء والماء والمأوى والطاقة والخدمات الصحية والأمن الاقتصادي. وستشهد قاعات المؤتمر خوضا في أنماط استهلاك وإنتاج المجتمعات، وستثير بقوة قضية الالتزام بالنمو الاقتصادي المسئول والسليم بيئيا، وتوسيع نطاق التعاون من أجل تبادل الخبرات والتكنولوجيا والموارد.

هناك مفاصل ستشكل تحديات كبرى في المؤتمر، أهمها تخفيف حدة الفقر، خصوصا في المجتمعات الريفية التي يعيش فيها معظم فقراء العالم، إضافة إلى تحسين قدرة البلدان النامية على التصدي لتحديات العولمة، بما في ذلك زيادة بناء القدرات ونقل الأموال والتكنولوجيا الملائمة بيئيا، والتشجيع على اتباع أنماط استهلاك وإنتاج مسئولة، للحد من الفاقد ومن الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، وضمان وصول مصادر الطاقة اللازمة لجميع الناس بالكيفية التي تضمن تحسين حياتهم، والحد من المشاكل الصحية المتصلة بالبيئة التي تتسبب في كثير من الأمراض، وتحسين إمكانيات الحصول على الماء النقي ومواجهة حقيقة اضطرار ملايين الناس إلى الاعتماد على مصادر غير مأمونة وغير صحية.

ومن بين الحقائق التي بدأ تسخينها قبل المؤتمر حقيقة أن الأرض يسكنها ما يزيد على ستة بلايين شخص، مما يمثل زيادة بنسبة 140٪ خلال الخمسين سنة الماضية. وتشير دراسات الأمم المتحدة إلى انه بحلول العام 2050، يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم تسعة بلايين نسمة، وإن خُمس سكان العالم مضطرون إلى العيش على أقل من دولار واحد في اليوم. وحقيقة أن حوالي 1,1 بليون شخص لا تتوفر لهم مياه شرب مأمونة، حيث أن واحداً من كل خمسة من البشر لا يستطيع الحصول على مياه شرب مأمونة، وهي أبسط احتياجات الإنسان، الأمر الذي يعزى إليه 10٪ من جميع الأمراض في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، يزداد الضغط على موارد المياه ازديادا مطردا بفعل زيادة الطلب على استخداماتها. وحل هذه المشكلة يستلزم زيادة الاستثمارات المالية ويتطلب حلولا تكنولوجية ابتكارية من القطاعين العام والخاص. يضاف إلى ذلك، حقيقة أن معدل وفيات الرضع في البلدان النامية يبلغ عشرة أمثال نظيره في البلدان المتقدمة.

أما المعنيون بشئون البيئة والتنوع البيولوجي فأمامهم قضايا أخرى ساخنة لا حصر لها، من بينها حقيقة تعرض الكائنات الحية للانقراض، حيث يشيرون مثلا إلى انه في العام 1996، كان 25٪ من أنواع الثدييات البالغ عددها 4630، و11٪ من أنواع الطيور البالغ عددها 9675 معرض بقدر كبير لخطر الانقراض.

الأهم من ذلك ترجمة تلك الرؤى إلى أهداف، فإحصاءات الأمم المتحدة تقول مثلا إن أكثر من نصف فقراء العالم يعتمدون في كسب رزقهم على الزراعة، والتخفيف من حدة هذا الفقر المدقع يستلزم كحد أدنى مساعدتهم على مضاعفة إنتاجهم الزراعي بحلول العام 2015 إلى مثليه في العام 2000. السؤال المثار هنا هو: من سيمول تلك المشروعات في ظل مفاهيم العولمة؟!

ستُدمج آراء الفئات الرئيسية في مداولات المؤتمر عن طريق عملية الحوار بين الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة، كما سيستمع إلى أصوات الفئات الرئيسية الأخرى خلال مؤتمر القمة. بينما سيشكل جدول الأعمال الحكومي الدولي صُلب ونواة قمة جوهانسبرغ، وسيجتمع الزعماء السياسيون وغيرهم من أنحاء العالم لمناقشة قضايا التنمية المستدامة والاتفاق على مزيد من الإجراءات من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن الـ 21 وغيره من الاتفاقات ذات الصلة، كتفعيل ما سبق واتفق عليه حوالي 150 من زعماء العالم من أهداف محددة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في العام 2000، والتي من بينها تخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة من لا تتوفر لهم مياه شرب مأمونة، إلى النصف.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر سبقته أعمال تحضيرية على المستوى الإقليمي شملت مجمل العالم، ولأجل ذلك شكلت في أواخر العام 2001 لجان تحضيرية حكومية وغير حكومية، وقد قامت تلك اللجان بتقييم جميع التحديات والفرص والعوائق الرئيسية المتصلة بالتنمية المستدامة التي واجهتها كل منطقة من تلك المناطق خلال السنوات العشر الماضية، كما درست الفرص المقبلة والمبادرات الجديدة والالتزامات الضرورية لإحراز تقدم في السنوات القادمة. وقد رُفعت مجمل تلك التقارير الصادرة عن اللجان التحضيرية الإقليمية إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية العالمية التي عقدت في النصف الأول من العام 2002. أعقب ذلك، عقد سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة للخبراء المرموقين في مجال التنمية المستدامة في منتصف العام 2001. وبغية إعداد جدول أعمال المؤتمر عقدت اللجنة التحضيرية العالمية أربعة اجتماعات خلال الفترة 2001–2002، أما الاجتماع النهائي للجنة التحضيرية فعقد على المستوى الوزاري، في إندونيسيا في الفترة من 27 مايو / أيار إلى 7 يونيو / حزيران 2002.

زيارة الملك لإيران

التنمية المحلية والاستقرار الإقليمي

■ الوسط - عبدالحميد عبدالغفار

□ تكتسب الزيارة التاريخية التي قام بها الملك المفدى إلى ايران أهمية خاصة، وتثير محاور إقليمية مهمة، ومن بين تلك المحاور المحور الاقتصادي.

فهل يمكن تحقيق معدلات نمو عالية وتنمية مستدامة في منطقة محاطة بحزام من الاحتقان وعدم الاستقرار الأمني؟... في الواقع إن كلاً من الاستقرار الداخلي والخارجي ركيزتين لازمتين للأداء الاقتصادي، ولا يمكن الركون إلى أحدهما في معزل عن الآخر. فعلى المستوى الداخلي، لا يمكن تصور أداء اقتصادي عالي وقدرة على جذب الاستثمارات للداخل في ظل شيوع ظواهر غير مؤاتية، كالانقلابات وظواهر قطاع الطرق وازدواجية السلطة، ولنا في حالات اختطاف السياح والخبراء الأجانب كرهائن في بعض الدول مثالا، وفي ظواهر الفوضى والصراع بين أقطاب المصالح مثالا آخر في دول أخرى.

بيد أن العامل الخارجي هو الآخر يلعب دورا بالغ التأثير، ومن دونه تتعطل رؤى النمو، حتى في ظل انعدام ظواهر الفساد، وسيادة حال الاستقرار الاجتماعي والوئام الداخلي. فعلى سبيل المثال، ما كان لأي من «النمور الآسيوية» أن تحقق ما حققته ذات وقت لولا سيادة الاستقرار في مجمل منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وهذا ما تعززه حقيقة أن رأس المال يضع في قمة اعتباراته حال الاستقرار والأمن باعتبارهما أهم العناصر الداخلة في احتساب مخاطر رأس المال.

أثبتت التجربة أن عامل الاستقرار الداخلي يمكن إخضاعه للسيطرة مهما بلغت درجة تعقيداته، بل ومن الممكن أن ينقلب رأسا على عقب في وقت لا يمكن للكثيرين تصوره، إذا توافرت قيادة حكيمة ذات رؤية ثاقبة. ولعل انصع مثال على ذلك، حال الاستقرار التي تشهدها مملكة البحرين. أما عامل الاستقرار الخارجي فعلى خلاف ذلك، فهو بطبيعته غير قابل للتحكم والسيطرة من قبل طرف بعينه.

وحيث إن منطقة الخليج شهدت حربين ضروسين جعلتاها إحدى اكثر مناطق العالم توترا، وحيث إن التوترات الأمنية ما انفكت حاضرة عبر التصعيد الأميركي الصهيوني، واختبارات القوة التكنولوجية العسكرية الأجنبية، ظلت المنطقة عديمة الجاذبية للاستثمارات، محلية كانت أم أجنبية.

ما يجرى في فلسطين وما يتهدد العراق يستهدف إضعاف العالم العربي. وفي هذا السياق تصر الإدارة الأميركية على تنفيذ فكرة وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر القائلة بإنه «ليس صحيحا أن الطريق إلى بغداد يمر عبر القدس، بل إن الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد». لهذا تعتزم الإدارة الأميركية خوض حرب بالوكالة عن الكيان الصهيوني ضد العراق، مستهدفة بضربها للعراق والفلسطينيين إضعاف سوريا ولبنان وفرض المزيد من الحصار على إيران، ومن ثم إلحاق الضعف بالعرب، تمهيدا لفرض المزيد من الشروط الاستسلامية على المنطقة.

إن الاستقرار على الصعيدين الداخلي والخارجي يوفر الشروط اللازمة لتحقيق أداء عال للتنمية في المنطقة، وستظل حملة التصعيد الأميركي الصهيوني، لتوتير الامن في المنطقة، عقبة كأداء في وجه التنمية الإقليمية المستدامة. لذلك، يلزم تفعيل التعاون الإقليمي بين مجمل دول المنطقة، اذ اصبح فعلاً ضرورة لازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول المنطقة، دون استثناء. فنجاح التنمية الإقليمية سيواجه معوقات جمة مهما بلغت البنية التحتية من تقدم، ومهما بلغ الاستقرار الداخلي، وأيا كانت أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي، أو أهمية الموقع الاستراتيجي للمنطقة بالنسبة إلى العالم، فالمناطق التي يغلب عليها التوتر الأمني تتسم بمخاطر منفرة للاستثمار.

وهذا ما يدركه المستثمرون والمخططون الاستراتيجيون.

التحوّل من المارك إلى اليورو كلّف الألمان أكثر مما توقعوا

■ بون - الوسط

□ منذ أن طرح اليورو عملة لألمانيا، والألمان لايعلمون كم يكلفهم طرح هذه العملة الجديدة. ففي استطلاع أجرته اخيراً صحيفة ألمانية، وجد أن معظم المؤسسات والجمعيات والشركات في ألمانيا لا تملك معلومات سوى تقديرات أولية حول سعر التحويل من المارك الألماني إلى اليورو. ويقول الاستطلاع الذي اجرته الصحيفة الالمانية ان البنك الأوروبي المركزي لا يقدم معلومات دقيقة، متعذراً بعدم وجود احصاءات كافية حتى الآن. لقد قامت الكثير من الشركات – في نهاية التسعينات – باستبدال أجهزتها وبرامجها الكمبيوترية لمعالجة مشكلة الألفية، واستغلت هذه الشركات الفرصة للانتقال لليورو. الا إن البنك الأوروبي المركزي ليست له رؤية واضحة حول كلفة التحول المتعلقة بطرح اليورو نقداً، وما سيتعرض له الأفراد العاديون من إزعاج للتعود عليه.

وعلى رغم المشكلات الاحصائية، يمكن التوصل إلى بعض التقديرات عن كلفة التحول استناداً إلى بعض الدراسات. فمنذ العام الماضي، قام رئيس البنك الأوروبي المركزي، ويم دوسنبيرغ، بتقدير الكلفة الاجمالية للتحول إلى اليورو والتي بلغت ما بين 0,3 – 0,8٪ من إجمالي الناتج المحلي للدول المستخدمة لليورو، ويشكّل هذا حوالى 19–25 مليار يورو. وقدر اقتصاديو البنك الألماني في الصيف الماضي نسبة الكلفة إلى إجمالي الناتج المحلي بـ 0,5 – 0,6٪، أي ما يعادل 23,5–42,3 مليار يورو. وذكر أن قطاعي الأعمال الخاص والعام يتحملان الكلفة مناصفةً. وقد قامت الدولة بدفع كلفة انتاج ونقل اليورو، إضافة إلى إعدام العملة السابقة (المارك الألماني). إن الفارق بين التقديرين كافٍ لتوضيح الصعوبة التي يلاقيها الاقتصاديون في تحديد سعر كلفة العملة الجديدة (اليورو).

وتقدر بنوك الادخار الالمانية كلفة طرح اليورو بـ 800 مليون يورو أو 40 ألف يورو لكل فرع من فروعه. وهذه الكلفة تشمل التجهيز لمعالجة البيانات ورواتب الموظفين والتخزين. ولم تعط البنوك الألمانية الخاصة أي تقديرات حديثة لكلفة التحولات حيث كانت تقديراتهم الأولية 3,48 مليار يورو أو 70 ألف يورو لكل فرع، أي ضعف كلفة بنوك الادخار تقريباً.

وتردد بائعو التجزئة الألمان أيضاً في تحديد كلفة التحول إلى اليورو، وقدروها بـ 4–5 مليارات يورو.

وحالياً يدفع أصحاب آلات البيع التلقائي لكل واحدة ما معدله 234 يورو لتجهيز آلاتهم لقبول العملة الجديدة من دون حساب كلفة الموظفين والأمور الأخرى التي لو اضيفت للتكلفة يصبح المبلغ 500 يورو لكل آلة بيع. ولم تتم مواجهة جميع المشكلات بعد، فبعض الآلات ما زالت تقبل العملات الأجنبية على أنها اليورو، مما يستلزم نفقات اضافية لتعويض الخسائر. ووفقاً للبنك المركزي الألماني، لا يمكن التقديرات المتفرقة أن توضع في مجموع واحد.

وقد كلفت الاعلانات والمعلومات التي قدمها البنك الالماني المركزي والبنك الأوروبي المركزي عن اليورو وحدهم 47 مليون يورو.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي ﴾

صدق الله العظيم

يتقدم

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

ولاعبو

النادي الأهلي

بخالص العزاء والمواساة

إلى اللاعب محمد حسين

لوفاة المغفور لها

والدته

وخالة

اللاعب سعيد جوهر

سائلين المولى العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

دورات الصيف للغة الإنجليزية الأمريكية للشباب في

المركز الأمريكي للثقافة والتعليم ACEC

ملك وتمويل بحريني

١٤ سبتمبر وحتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢

التسجيل من ٧ سبتمبر حتى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢

٨:٠٠ صباحاً - ١:٠٠ ظهراً - ٣:٠٠ عصراً - ٩:٠٠ مساءً

١٢سبتمبر (الخميس) ٨:٣٠ صباحاً - ١٢:٣٠ ظهراً

أوقات الدورات والأيام

النصف دورة (٣٦ ساعة)	السبت، الاثنين، الأربعاء	٦ ساعات أسبوعياً
الدورة المكثفة (٦٠ ساعة)	السبت إلى الأربعاء	١٠ ساعات أسبوعياً
الدورة التأهيلية إلى الـ TOEFL 1	السبت، الاثنين، الأربعاء	٦ ساعات أسبوعياً
دورة محادثة (٢٤ ساعة)	الأحد والثلثاء	٤ ساعات أسبوعياً

أوقات الدراسة: ١٠-١٢ صباحاً ٣-٥ عصراً ٠٠-٧ مساءً ٧-٩ مساءً

إذا كنت تريد تقوية أطفالك في اللغة الإنجليزية

أسرع وقم بضمهم للدورة التعليمية للصغار هذا الصيف

الدورة التعليمية للصغار السبت، الاثنين، الأربعاء ٦ ساعات أسبوعياً

يومياً من السبت للأربعاء ١٠ ساعات أسبوعياً

أوقات الدراسة: ٨-١٠ صباحاً ١٠-١٢ صباحاً ١-٣ عصراً ٣-٥ عصراً

رسوم الدورات

- النصف دورة ١٠٠ دينار بحريني + رسوم الكتب الدراسية
- الدورة المكثفة ١٧٥ ديناراً بحرينياً (تشمل الكتب الدراسية)
- TOEFL 1 (STRUCTURE AND TWE)؛ أو LISTENING AND READING ١٠٠ دينار بحريني + رسوم الكتب الدراسية
- الدورة التعليمية للصغار ١٠٠ دينار + رسوم الكتب الدراسية (٣٦ ساعة)
- الدورة التعليمية للصغار ١٧٥ ديناراً بحرينياً + رسوم الكتب الدراسية (٦٠ ساعة)
- دورة المحادثة ٨٥ ديناراً بحرينياً + رسوم الكتب الدراسية
- رسوم التسجيل ٥ دنانير بحرينية (للطلاب الجدد)

يقع المركز في منطقة الجفير خلف مسجد الفاتح

تفضلوا بزيارة موقعنا على الإنترنت: www.acec.edu.bh

أو أتصلوا بهاتف رقم: 729997

أو البريد الألكتروني E-mail:infoacec@batelco.com.bh